النظام السياسي في سان مارينو: بين التقاليد الموروثة والتحديث الديمقراطي

The Political System in San Marino: Between Inherited Traditions and Democratic Modernization

م. د. سامر ناهض خضير

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

Dr. Samer Nahedh Khudhair

الملخص

إنَّ سان مارينو واحدة من أصغر الدول في أوروبا، وأقلَّها سكانًا، تنفرد بموقعها الذي يقع في داخل الجغرافية الايطالية، ما أضاف لها خصوصية في عملية إدارة الدولة، فضلاً عن كونها من أقدم الجمهوريات في أوروبا، التي تأسست في القرن الرابع. تتمتع بنظام سياسي تتداخل فيه القيم التاريخية، والمبادئ الديمقراطية، كما أنَّها اعتمدت الجمهورية البرلمانية القائمة على تداول السلطة بشكل منظم، ومبدأ الفصل بين السلطات، بسلطة تشريعية منتخبة، وتنفيذية يتولى رئاستها حاكمان لمدة ستة أشهر لكل منهما، ما يجعلها أقصر مدة لتولي رئاسة السلطة التنفيذية، والقضائية تتألف من هيأة الضامن، ومجلس الاثني عشر. لذا تناول البحث رؤية عامة عن البلاد، ومؤسسات النظام السياسي، مع الإشارة إلى الآليات التي تعمل بها، وإجراءاتها التي مزجت بين التقاليد التي ورثتها منذ تأسيس الدولة، مع الاصلاحات الديمقراطية التي أدخلت عليها، وأخيرًا تمَّ إجراء تقييم لممارسات النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الدستور، الديمقراطية، التقاليد السياسية.

Abstract

San Marino is one of the smallest and least populated countries in Europe. Its unique location—entirely enclosed within Italian territory—has endowed it with distinctive characteristics in the management of state affairs. As one of the oldest republics in Europe, established in the ٤th century, San Marino maintains a political system that intertwines historical values with democratic principles. The country adopts a parliamentary republic model based on an orderly transfer of power and the principle of separation of powers. It features an elected legislative authority and an executive branch headed by two Captains Regent, each serving a six-month term—the shortest tenure for a head of the executive branch globally. The judiciary is composed of the Guarantors' Panel and the Council of Twelve.

This study presents a general overview of the country and the institutions of its political system, highlighting their operational mechanisms and procedures. It explores how San Marino blends inherited traditions with democratic reforms and concludes with an assessment of the political system's practices.

Keywords: Political system, constitution, democracy, political traditions.

المقدمة

تعدُّ سان مارينو من نماذج الدول الصغيرة، التي أسست لها أقدم جمهورية دستورية في العالم، ونظام سياسي متميز يقوم على الجمع بين التقاليد الاجتماعية التاريخية، والعمل المؤسسي الديمقراطي، الذي يقوم على وجود تقسيم للسلطات السياسية، هذا الأمر يعكس توازنًا بين الحاضر، والماضي، في عمل نظامها السياسي، جعل من عملية صناعة القرار، تجري في إطار عمل مؤسساتي، يتيح للجميع المشاركة في شؤون البلاد، من أجل الحفاظ على استقرار الدولة، واستقلالها على مرّ العصور، بهذا العمل حاولت أن تكرس الممارسة الديمقراطية منذ نشأتها الأولى.

إنَّ هذا التأسيس الذي يقوم على الجمع بين الهياكل التقليدية، وآليات الحكم الحديثة، كان واعياً لمتغيرات البيئة الداخلية، والإقليمية، والدولية، فعملت على إيجاد آليات جديدة تتعامل مع الواقع الجديد، ولم يكن ذلك أمرًا يسيرًا، لكن ما ساعدها على تجاوز بعض الصعوبات، نخبها السياسية، وموقعها في قلب القارة الديمقراطية، وصفاتها التي تتمثل في صغر مساحتها، وقلت عدد سكانها، هذا الأمر استثمر في إحداث تغيير أو تجديد في آليات عملها على مرِّ السنين، سواء أكان ذلك في القواعد الدستورية، والقانونية، أم في آليات الحكم التي انطلت عليها أشكال الممارسة الديمقراطية، من أجل استقطاب التطورات التي مرَّت بها البيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، عن طريق عدة اجراءات، من دون أن يكون هناك إلغاء تام لممارساتها السياسية، التي اعتمدتها منذ بداية تأسيسها، تعبيرًا عن الحفاظ على هويتها. لكن مع ذلك، مَثَّل الحفاظ على استقرار البلاد، واستقلالها، وسيادتها، تحديات جمة أمامها، بسبب موقعها الجغرافي، وضعف مواردها، واشكالية تفاعلها مع العالم بشكلِ مستقل.

لذا سيتناول البحث في البداية، نبذة عامة عن سان مارينو، وآليات عمل النظام السياسي، مع إجراء تقييم لها.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من النقاط الآتية:

١- تقدم سان مارينو نموذجًا لنظام سياسي فريد من نوعه، بسبب قدرته في المحافظة على استقلالية الدولة، منذ بداية تأسيسها، ما يدفع إلى دراسته.

٢- أوجد طريقة للحكم تمتاز بها عن بقية دول العالم، تمثلت في توزيع رئاسة الدولة بين شخصين، لمدة سنة واحدة، يمثل ذلك مثالاً متميزاً على التداول السريع، والمنظم للسلطة. ما يجعلها تجربة مهمة تستحق إجراء البحث حول ممارساتها في الحكم.

٣- إنَّ الخوض في دراسة نموذج سان مارينو، يفتح أبوابًا لدراسة نماذج الدول الصغيرة، للتعرف على خصائصها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي أسهمت في دعم فرص التنمية، وتعزيزها، على الرغم من محدودية صفاتها.

هدف البحث

ينطلق البحث من الأهداف الآتية:

١- التعرف على امكانية النظام السياسي في المحافظة، على الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، على الرغم من وجود التحديات الداخلية، والإقليمية، والدولية.

٢- التعرف على التطور الدستوري، والقانوني، الذي مرَّت به سان مارينو، جرَّاء التعاطي مع متطلبات العصر الحديث.

٣- دراسة الحكم المحلي في سان مارينو، عن طريق التعرف على آليات الحكم المعتمدة، فضلاً عن الأدوار التي يقوم بها في تلبية احتياجات المواطنين.

٤- إجراء تقييم عام حول عمل النظام السياسي، عن طريق اجراءاته الدستورية، وعمل مؤسساته.

إشكالية البحث

إنَّ النظام السياسي في سان مارينو، يواجه تحديًا يتعلق في التوازن بين المحافظة على التقاليد الموروثة منذ تأسيس الدولة، وبين الحداثة بالعمل الديمقراطي، في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، والإقليمي، والداخلي.

فرضية البحث

يعتمد نجاح النظام السياسي في إحداث التوازن بين التقاليد الموروثة، والتحديث الديمقراطي، عن طريق إجراء إصلاحات دستورية، ومؤسساتية، تحافظ على الهوية الوطنية، وتكرس الحكم الديمقراطي، عن طريق عملية التداول السريع للحكم، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، مع مراعاة علاقاته مع البيئة المحيطة به.

منهج البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث

قسّم البحث على النحو الآتي:

أولاً- نبذة عامة عن سان مارينو.

ثانيًا- الدستور.

ثالثًا- الأحزاب السياسية.

رابعًا- المجلس الكبير أو العام.

خامسًا- كونغرس الدولة.

سادسًا- السلطة القضائية.

سابعًا- الحكم المحلي.

ثامنًا- المؤسسة العسكرية والأمنية.

تاسعًا- الموروث والتحديث الديمقراطي.

عاشرًا- تقييم عمل النظام السياسي.

اولاً- نبذة عامة عن سان مارينو:

تقع سان مارينو في جنوب أوروبا، على بعد حوالي (٢٩) كيلو متر من ساحل البحر الادرياتيكي[(١)]، وتحيط بها إيطاليا من جميع جهاتها، إذ تتوسط مقاطعتي ريميني اميليا رومانيا وبيزارو اوربينو (ماركي)[(٢)]، ما يجعلها دولة مغلقة ليس لديها منفذ بحري، فضلاً عن ذلك تتمتع بتضاريس جبلية، تبلغ مساحتها (٦١)كم٢، ما يجعلها بلدًا صغيرًا من حيث الامتداد الإقليمي، فهي ثالث أصغر دولة في أوروبا، بعد الكرسي الرسولي، وإمارة موناكو. يبلغ عدد سكانها (٠٠٠٤٣,). تأسست في عام (٣٠١م) على يد قاطع حجارة مسيحي يدعى القديس (سان مارينوس دلماسي)، وهو الاسم الذي اشتق منه تسمية الدولة[(٣)]، والذي تمَّ تقديسه لاحقاً باسم القديس مارينوس– سان مارينو بالإيطالية تعني معقل الحرية[(٤)]. منذ ذلك الوقت عرفت سان مارينو بأنَّها معقل للحرية، وملاذ آمن للاجئين السياسيين، وممارسة الحرية الدينية، لذا يقدر عدد الأجانب فيها ثلث عدد سكانها[(٥)]. إنَّ هذا التاريخ الطويل من التأسيس، جعلها أقدم جمهورية دستورية في العالم[(٦)]، واستمرارًا للمجتمع الرهباني[(٧)].

---

(١)[0] Wouter P, Veeneendaal, Politics of the four European microstates: Andorro Liechtenstein Monaco and San Marino, God frey Baldacchion and anders wivel, Hand Book on the politics of small states, Edward Elgar Publishing limited, UK, 2020, p151-155.

(٢) SAN MARINO COUNTRY STUDY GUIDE STRATEGIC INFORMATION AND DEVELOPMENTS, International Business Publications, USA, 2013, p19.

(٣)Po litics of the four European microstates: Andorro Liechtenstein Monaco and San Marino, op. cit,151-155.

(٤) Rachel Bean And others , Italy, Malta, and San Marino, Marshall Cavendish, Singapore, 2010, p852.

(٥) Wouter P, Veeneendaal, op. cit, pp155.

(٦)Cyril S. Belshaw, THE ANALYSIS OFPOLITICAL SYSTEMS, Routledge, U.K, 1970, PP82.

(٧)- SAN MARINO COUNTRY STUDY GUIDE STRATEGIC INFORMATION AND DEVELOPMENTS,op. cit,

يتم التحدث بلغات عديدة اعتمادًا على منشأ سكانها[٨]، لكن في الوقت ذاته لا يتم منح أي اعتراف رسمي بأي مجتمعات لغوية، ومع ذلك فلغتها الرسمية هي الايطالية[٩]. ومن الناحية الدينية، فإنَّ (٩٠٪) من سكانها هم من الروم الكاثوليك، والجماعات الدينية الأخرى تكون صغيرة؛ وهي من شهود يهوه، والبهائيين، والمسلمين، واليهود، وأعضاء الكنيسة الولديزية البروتستانتية (Members of the walde-sian church)، وعلى الرغم من أنَّ الكاثوليكية هي المهيمنة، إلا أنَّها ليست دين الدولة، والقانون يحظر التميز على أساس الدين، ولا يوجد دين رسمي في الدولة ضماناً لعدم التميز.

حكمت منذ بداية تأسيسها، من قبل جمعية تضم جميع العائلات ذات النفوذ المالي، والسياسي[١٠]. في هذه المرحلة وضعت قواعد مجتمعية، وانشأت أقدم جمهورية دستورية في العالم. نظام الحكم فيها برلماني[١١]، تضم عناصر من الديمقراطية المباشرة، وتتكون من تسع قلاع (محافظات) عاصمتها سان مارينو[١٢]. تقوم على وجود جمعية تسمى (الاينغو)، تمثل فيها رؤساء جميع عائلات الساماريينيين الذكور، فضلاً عن ذلك، أنشئ في عام ١٢٤٤ [١٣]، نظام ثنائي للرؤساء الوصاة (كابيتاني ريجينتي)، والذي لا يزال قائماً حتى اليوم[١٤]. ومع حلول منتصف القرن الخامس عشر، أصبحت جمهورية يحكمها مجلس مؤلف من (٦٠) عضواً، وهو من تجمع العائلات المهمة[١٥]. ومنذ عام ١٩٠٦، أصبح انتخاب أعضاء مجلس الستين، والذي يسمى المجلس الكبير، والعام (Consigli Granndee Generale)، انتخابًا مباشرًا[١٦].

يتضح من ذلك أنَّ سان مارينو، منذ بداية تأسيسها في العصور القديمة، كانت على أساس ديني، أعطى لها ميزة في أن تكون معقلًا للحريات، وفي الوقت ذاته ادركت أهمية الحفاظ على وجودها، واستقلالها، في ظل انحسار مقوماتها على الصمود أمام التحديات المحيطة بها، فعملت على تأسيس جمهورية دستورية تضمن لها البقاء، والاستقرار الداخلي، جمعت عن طريقها جميع القوى السياسية، والمالية، في البلاد، في جمعية تقوم على المشاركة في صنع القرار، وأخذت تتعاطى مع التقدم الزماني في عمل مؤسساتها، وتعاطيها مع المتغيرات الداخلية، والدولية.

pp7.

(٨) World Jurist Association, Law and Judicial Systems of Nations, World Jurist Association, U.S.A, 2002 , P463.

(٩) SAN MARINO Country Study Guide Strategic Information and Developments, op.ci, p15

(١٠) op.cit, op.cit, pp155.

(١١) Rachel Bean And others , Italy, Malta, and San Marino, op.cit, p852.

(١٢) Country profily- republic of San Marino, APRIL 2016, pp6. http://rsm-indonesia.com/wp content/uploads/2016/08/CountryprofileRSM-EN.pdf

(١٣) Wouter P. Veenendaal, Politics of the four European microstates: Andorra, Liechtenstein, Monaco and San Marino, Jodfrey Baldacchino Anders Wivel, HANDBOOK ON THE Politics of Small States, HANDBOOK ON THE Politics of Small States, U.S.A, 2010, PP155.

(١٤) Europa Publications Limited, A POLITICAL CHRONOLOGY OF EUROPE, Europa Publications Limited, U.K, 2001, PP120

(١٥) Wouter P, Veeneendaal, op.cit, p155.

(١٦)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, local democracy in the Republic of San Marino, March 27-28, France, 2018, P6.

ثانيًا- الدستور:

لا يوجد لجمهورية سان مارينو دستور رسمي، إنَّما هو عبارة عن إطار دستوري، منصوص عليه في قانون الجمهورية لعام (١٦٠٠)[١٧]، الذي أُنشئ من اللوائح البلدية، والقانون العرفي. واعتمدت قوانين أخرى لها قيمة دستورية، مثل: قانون رقم (٥٩) لسنة (١٩٧٤)، وهو إعلان بشأن حقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية المعدلة، والمتكاملة، مع قوانين رقم ٩٥ المؤرخ في (١٩) سبتمبر لسنة (٢٠٠٠)، وقانون رقم (٣٦) لسنة (٢٠٠٢)، ورقم (٦١) المؤرخ في (٢٨) نيسان/ ابريل (٢٠٠٥). تؤكد هذه النصوص على الحرية، والديمقراطية للجمهورية، وتحديد وظائف المؤسسة، واختصاصاتها، إلى جانب إعادة التأكيد على القرارات، والمبادئ الأساسية، التي اعتمدتها دولة سان مارينو، فيما يتعلق بالحريات المدنية، والسياسية، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان، والهيئات المؤسسية الرئيسة، هي: النقباء الوصي، والمجلس الكبير العام، ومجلس الاثني عشر، ولجنة الضامن، بشأن دستورية القوانين[١٨].

وعلى الرغم من هذه الصيغة التي يقوم عليها الدستور في سان مارينو، إلا أنَّه يعدُّ من الدساتير الجامدة، إذ جعلت من عملية تعديله، تحتاج إلى قانون توافق عليه أغلبية الثلثين في البرلمان[١٩]. فضلاً عن ذلك، على الرغم من عدم وجود دستور رسمي، فإنَّ حرية التعبير محمية بموجب السوابق القانونية، وبشكل أكثر وضوحًا بموجب إعلان حقوق المواطنين، والمبادئ الأساسية للنظام القانوني[٢٠]. هذا التجسيد الذي انطوى عليه الدستور، بما يتضمنه من قواعد تعمل على ضبط السلوك العام للنظام السياسي، متأثراً بجسد القانون المدني الروماني الذي سار عليه[٢١].

نجد من ذلك أنَّ دستور سان مارينو، حافظ على بقائه منذ القرن الخامس عشر، وحتى وقتنا الحاضر، لم يخضع إلى التعديل سوى إضافة بعض القوانين، التي اعتبرت لها قوة دستورية، لذا فإنَّ السبب في محافظة الجمهورية على إرثها الدستوري، الذي يمثل أحكامًا عرفية، بسبب كونها أصبحت من المسلمات التي تعوَّد عليها المواطنون. فضلاً عن كونها تعطي لها عمقًا في تجربتها الدستورية، التي تحافظ عن طريقها على استقلالها، وسيادتها، وهويتها. وفي الوقت نفسه، فإنَّ التشريعات اللاحقة عليه، كانت بمنزلة المزاوجة بين التقاليد، والحداثة الديمقراطية.

ثالثًا- الأحزاب السياسية:

لقد مرَّت التجربة الحزبية في سان مارينو بمحطتين أساسيتين، أثرت في طبيعة، وتنظيم الخارطة

(١٧) Adrian Karatnycky , Freedom in the World The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties 2000-2001, Freedom House, U.S.A, 2001, p463.

(١٨) Country profily- republic of San Marino, op.cit, pp15.

(١٩) The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit p3.

(٢٠) Tom Lansford, POLITICAL HANDBOOK OF THE WORLD 2018-2019, SAGE Publications, U.K, P1357.

(٢١) The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p3.

الحزبية، التي تمثلت بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، فقد مثلت المرحلة الأولى انتاج عدة أحزاب أبرزها الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، اندمج الحزبان الاشتراكي، والديمقراطي في عام ١٩٧٥، وانتجا الحزب الديمقراطي الاشتراكي، من أجل تشكيل قوى انتخابية مؤثرة. كانت البيئة الحزبية في ذلك الوقت، محتكرة على هذه الأحزاب، وكانت بشكلٍ عام، لا تمتاز بالعمل الديمقراطي في داخلها، نتيجة الوضع القائم في ذلك الوقت[٢٢]. أمَّا المرحلة الثانية فشهدت نظامًا حزبيًا متطورًا متعدد الأحزاب، وتغيرات تنظيمية بشكل ملحوظ. تجسد ذلك في استمرار عمل الأحزاب السياسية نفسها، لكنها بتنظيم سياسي أكثر مؤسساتية، وحرية على المنافسة الانتخابية، مع تأسيس أحزاب أخرى صغيرة، لم تأخذ مساحة واسعة، وعادة ما تأتلف مع الأحزاب الكبيرة[٢٣].

وعند الحديث عن طبيعة الصراع، والمنافسة بين الأحزاب السياسية، فلم يكن ايديولوجيًا بل كان شخصيًا. فعلى الرغم من أنَّ هناك أحزابًا ذات توجهات محافظة، وأحزابًا ذات توجهات ليبرالية، إلا أنَّ هذا الأمر لم يكن هو أساس الصراع، والمنافسة بينها[٢٤].

وعليه فإنَّ الأحزاب السياسية في سان مارينو، لم تتأسس نتيجة صراعات ايديولوجية، بل نتيجة حاجة طبيعية تتطلبها الساحة السياسية، ولاسيَّما بعد عام ١٩٩١، إذ كان لزاماً عليها أن تتعاطى مع بيئة اوروبا الديمقراطية، القائمة على التعددية الحزبية.

رابعًا- المجلس الكبير أو العام:

تناط السلطة التشريعية في سان مارينو بالمجلس الكبير أو العام، الذي يتألف من (٦٠) عضوًا منتخبًا لمدة خمس سنوات[٢٥]، بالاقتراع العام المباشر وفقاً لنظام التمثيل النسبي[٢٦]، وبدائرة انتخابية واحدة، وفي بعض الأحيان تكون هناك جولتان انتخابيتان، من أجل أن تحصل القائمة الفائزة، ما لا يقل عن (٣٥) مقعدًا، مع صوت تفضيلي واحد، ليتسنى تشكيل حكومة مستقرة [٢٧].

لذا فهو يمثل هيئة برلمانية دستورية جماعية تمثيلية ذات مجلس واحد[٢٨]. يخضع التنظيم الداخلي، والمهام، الذي يقوم بها على قواعد الاجراءات البرلمانية، المعتمدة في قانون عام ١٩٨١ المعدل

---

(٢٢)() Central Intelligence Agency, The CIA World Factbook ٢٠٠٩, Skyhorse, U,S,A, 2008, P663.

(٢٣)() The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope ٣٤th session- Report, op.cit, p٨.

(٢٤)() John Fitzmaurice, Western European Political Parties A Comprehensive Guide, Longman, U.K, 1989, P610.

(٢٥)ODIHR NEEDS ASSESSMENT MISSION REPORT 13-15 May 2024, REPUBLIC OF SAN MARINO EARLY PARLIAMENTARY ELECTION, Office for Democratic Institutions and Human Rights, p3.

(٢٦) .The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p60

(٢٧) Offies for Democratic institutions human rights, republic of San Marin, early parliamentary election, 20 november 2016,, osceL/ ODIHR needs assessment mission report, 10-12 october2016, p3.

(٢٨) SAN MARINO Country Study Guide Strategic Information and Developments, op.cit p8.

بالقوانين عدد (١٢٨) بتاريخ (٢١) مارس (١٩٩٥)، ورقم (٢) من (١٢) سبتمبر (٢٠٠٦). حدد القانون اشتراطات الترشيح لعضوية المجلس، هي أن يكون قد بلغ سن (٢١) عامًا، وأن يكون مقيمًا في الجمهورية، ولا يشغل وظيفة في القوات العسكرية، والأمنية، وليس وكيلًا دبلوماسيًا أو قنصليًا، ولا يؤدي مهام القاضي أو المدعي العام، ويمنع القانون أن يكون هناك صلة قرابة من الدرجة الأولى، أعضاء في الوقت نفسه بالمجلس، وأن لا يكون العضو قد شغل منصب رئيس أو أحد أعضاء المجلس المحلي. ووفقاً للمادة (٧) من إعلان حقوق المواطنين، يمارس المجلس السلطة التشريعية، ويقوم على توجيه الحكومة، لأنَّه يوافق على البرنامج الحكومي، ويقوم على تعيين أعضاء الحكومة (كونغرس الدولة)، فضلاً عن الموافقة على قوانين الدولة، والميزانية العامة، والتصديق على المعاهدات الدولية، والأحكام المتعلقة بتعيين أعلى المناصب في الدولة. كما يقوم بمراقبة أعمال الحكومة، والتي عن طريقها يقوم بتوجيه الأسئلة، واستجوابها، وطرح الاقتراحات عليها. وفي عام ٢٠٠٥، ادخل قانون رقم (١٨٣) مهمة أخرى، تتمثل في حجب الثقة عن الحكومة، وكذلك إقالة أحد وزرائها، فضلاً عن الصلاحيات الإدارية التي تتمثل في اكتساب جنسية سان مارينو، وصلاحية منح العفو[٢٩].

أمَّا فيما يتعلق بإجراءات التصويت، فإنَّ الأمر يختلف حسب الموضوع، إذا كانت عملية التصويت تستهدف قواعد دستورية، تكون بحاجة إلى تصويت أغلبية الثلثين، وإذا تمت الموافقة عليها تعرض على الاستفتاء العام، بعد تسعين يومًا من الموافقة، وكذلك القوانين التي تنظم عمل الهيئات الدستورية، فهي تتطلب موافقة ثلثي الأعضاء، أمام القوانين العادية تحتاج إلى أغلبية بسيطة (٥+١)[٣٠]

وعليه فإنَّ عملية التأسيس التي امتدت لمدد بعيدة من الزمن لهذه المؤسسة، انعكست بشكل واضح على آلياته، ووظائفه، إذ نجد أنَّ عدد أعضائه ما زال نفسه كما تأسس منذ بدايته. وكان أهم انتباهه في هذا المجلس، هو الالزام على حصول أحد الفائزين على (٣٥) مقعدًا في المجلس، حتى يحافظ على استقرار عمل النظام السياسي، وعند الملاحظة ايضاً نجد أنَّه بحكم نظام الحكم البرلماني، فإنَّ الصلاحيات التي يتمتع بها تكون واسعة، ولاسيَّما في ظل وجود آلية لتولي السلطة التنفيذية التي تعتمد على التناوب، ما يجعل المجلس يأخذ دورًا أكبر في القيام بوظائفه.

خامسًا- كونغرس الدولة:

الهيئة التنفيذية التي يتم انتخابها من قبل المجلس الأعلى، يتولى رئاستها بالاشتراك بين اثنين من النقباء أو الكابتن ريجنيت (The Captains Regent)، لولاية مدتها ستة أشهر لكل واحد منهم، تبدأ من واحد ابريل إلى واحد اكتوبر، ومن واحد اكتوبر إلى واحد ابريل، ينتخبون بالأغلبية المطلقة للأصوات التي يدلي بها أعضاء المجلس[٣١]، وهو بمنزلة رئيسًا للدولة[٣٢] ويكونان من حزبين سياسيين متعارضين،

(٢٩) Country profily- republic of San Marino, op.cit, p17-18.

(٣٠) Dichiarazione dei diritti dei cittadinie dei principi fondamentali dellordinamen to Sammarinese, testo coorrdinato dellla legge 8 luglio 1974,n.59, con le modifiche derivanti, san marino, 2002, p4.

(٣١) The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p-14-15.

(٣٢) Frances Nicholson, Political and Economic Encyclopaedia of Western Europe, St. James Press, U.S.A, 1990, P316.

حتى يتمكنوا من مراقبة بعضهم البعض[٣٣]. تعود هذه المدة القصيرة لشغل منصب الدولة إلى العصور الوسطى، من أجل منع القادة الأقوياء من شغل أعلى المناصب، في هذا البلد الصغير لمدة طويلة، حتى لا يغريهم بناء قاعدة قوة الشخصية في الاستمرار بالمنصب، كما يشترط في شغل منصب النقيب، أن يكون من مواطني سان مارينو، وأن لا يقل عمره عن (٢٥) عامًا، ويشترط عليهما ألّا يكونا قد شغل هذا المنصب في السنوات الثلاثة السابقة. والنقيب يمثل الدولة، والضامن الأعلى للنظام الدستوري للجمهورية، ويحافظ على التوازن بين الهيئات، وهو يرأس المجلس الأعلى دون حق التصويت، ويدعوه للانعقاد، ويجوز له حله، وله صلاحية طلب تعديل قانون من المجلس الأعلى، إذا وجد أنَّ القانون لا يحترم المبادئ الواردة في اعلام حقوق المواطنين، كما يعدُّ الكابتن ريجينيت رؤساء العديد من المؤسسات المهمة، فهما يرأسان مجلس الاثني عشر، ومجلس رؤساء البلديات، ويحددان مواعيد انتخابات رؤساء مجلس البلديات، وأعضائه، ويقومان بمهمة تلقي طلبات المبادرات الشعبية، مثل: مقترحات الاستفتاء، وتنسيق أعمال الكونجرس، واعتماد الممثلين الدبلوماسيين، ويتمتع من يشغل هذا المنصب بالحصانة السياسية خلال مدة ولايته، ولا يمكن ادانته بأي شكل من الأشكال، ومع ذلك يخضعان للمساءلة أمام الشعب في نهاية ولايتهما، في غضون الخمسة عشر يومًا الأولى من نهاية السنة من مدة ولايتهما[٣٤]، وكذلك يضم كونغرس الدولة عشرة وزراء، يتم اختيارهم، وتعينهم من المجلس الأعلى، ويكونون من بين أعضائه[٣٥] بالأغلبية المطلقة لمدة خمس سنوات، ووفقاً للاصلاح التشريعي في عام ٢٠٠٥، لا يمكن أن تتجاوز ولايتهم عشر سنوات متتالية (ولايتان متتالية) [٣٦]. ويتمتع وزير الخارجية في هذه الحكومة بالعديد من صلاحيات رئيس الوزراء[٣٧].

وبشكلٍ عام، فإنَّ وظائف كونغرس الدولة يحدد السياسة العامة للبلاد، ويتخذ الاجراءات الإدارية، وتقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الأعلى، ويقوم بإعداد اللوائح، وتنفيذ القوانين التي يشرعها المجلس الأعلى[٣٨].

إنَّ أهم ما يميز المؤسسة التنفيذية في سان مارينو، هو مدة تولي رئاستها، مع استمرار بقاء وزرائها لدورة برلمانية كاملة لمدة خمس سنوات، هذا الأسلوب من الممارسة يعود إلى مدد زمنية بعيدة، فهو يمثل تقاليد للبلاد، وفي الوقت نفسه حدّ من عملية الاستحواذ على السلطة من قبل فرد، ومع ذلك فإنَّ سان مارينو أعطت لمن يتولى رئاسة السلطة التنفيذية، الصلاحيات التي تجعل منه رئيسًا للبلاد.

سادسًا- السلطة القضائية:

إنَّ السلطة القضائية في سان مارينو، تتمتع بالاستقلال التام بناءً على ما أشار إليه النظام الأساسي،

---

(٣٣) SAN MARINO COUNTRY STUDY GUIDE STRATEGIC INFORMATION AND DEVELOPMENTS, op. cit, p24.

(٣٤)- The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p14-15.

(٣٥)ODIHR NEEDS ASSESSMENT MISSION REPORT 13-15 May 2024, op.cit, p3.

(٣٦)-The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit p14-15.

(٣٧)Adrian Karatnycky , op.cit, pp463.

(٣٨)-The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p14-15.

والإعلان الخاص لحقوق المواطنين[٣٩]، تتألف من المحكمة الدستورية التي تسمى هيأة الضامن، ومحكمة الاستئناف التي تسمى مجلس الاثني عشر.

فيما يتعلق بهيأة الضامن تعدُّ أعلى محكمة في البلاد، لأنَّها تعمل كمحكمة دستورية، تأسست بموجب قانون مراجعة الدستور في عام ٢٠٠٢[٤٠]. تتكون من ثلاثة أعضاء فعّالين، وثلاثة نواب، ويتعين على الأخير تولي مهام الأول في حالة الغياب أو استحالة الحضور، يتم انتخاب أعضاء المحكمة من البرلمان، بناءً على توصية من قبل المجلس القضائي، بأغلبية الثلثين لمدة أربع سنوات[٤١]، يتم تجديد المحكمة بمقدار الثلث كل عامين، إذ يتم تبديل أحدهما فعّال، والآخر نائب، من بين جميع الأعضاء الذين اكملوا المدة الأولى، يضمن هذا الإجراء عدم تمكين أي من الأعضاء، الاستمرار في الخدمة لأكثر من دورتين، ومع ذلك يمكن إعادة انتخابهم، إذا انقضت أربع سنوات، منذ مدة ولايتهم الأخيرة. نواب الأعضاء يمكن انتخابهم أعضاءً فعّالين، ويتم انتخاب رئيس المحكمة من قبل كامل أعضائها الفاعلين في حالة التعادل، يتم انتخاب الأكبر سناً، ويخدم في منصبه لمدة عامين، ويجوز اختيار الرعايا (الاجانب) أعضاءً في المحكمة[٤٢]

أمَّا بخصوص اشتراطات أعضاء المحكمة الدستورية، فقد اشترط أن يكون استاذاً جامعيًا في كلية الحقوق، أو قاضيًا، أو محترفاً قانونيًا يتمتع بخبرة لا تقل عن عشرين عامًا، لا يشترط القانون في عضو المحكمة أن يكون مواطنًا (Sammarinese)، وعادة ما يكون أعضاء المحكمة، هم مواطنون ايطاليون. يفقد العضو منصبه إذا كان هناك غياب غير مبرر لثلاث جلسات متتالية، ويتم عزل، وتعليق مؤقت للعضو من قبل البرلمان وبالأغلبية المطلقة، يمكن عزله أو ايقافه إذا كان هناك عجز جسدي، أو سلوك يضر بسمعة المحكمة، أو خطأ في أداء وظائفه، وحتى تكون جلسات المحكمة قانونية لا بدَّ من إعلانها، والحضور لا بدَّ أن يكون ثلاثة أعضاء، وتتخذ القرارات بالأغلبية، ويمكن أن يكون القرار أمَّا أحكامًا أو أمرًا[٤٣]. أمَّا أهم الوظائف التي تقوم بها، فهي تعمل على التحقق من مدى توافق القوانين، واللوائح، مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في إعلان حقوق المواطن، والقواعد الدستورية[٤٤]، يتم هذا التحقيق بناءً على طلب مباشر من عشرين عضوًا على الأقل في المجلس الأعلى العام، وكذلك مجلس الدولة أو خمسة مجالس بلدية، وعدد من المواطنين، يشكلون ما لا يقل عن (١,٥) من الناخبين، ولها صلاحية قبول مقترحات الاستفتاء، وتحكم في التعارض بين المؤسسات الدستورية[٤٥].

---

(٣٩)-Country profily- republic of San Marino, op.cit, p25.

(٤٠)-The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p15.

(٤١)Antica Terra della Libertà, The Republic of San Marino, Wouter Veenendaa, Politics and Democracy in Microstates, Taylor & Francis, U.K, 2014, p80.

(٤٢) Elisa Bertolini, CONSTITUTIONAL JUSTICE IN THE REPUBLIC OF SAN MARINO, Comparative Law Journal of the Pacific, There is no number, 2018, p8-9.

(٤٣) The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p64.

(٤٤) World Jurist Association, op.cit, P463.

(٤٥) Elisa Bertolini, op.cit, p10.

أمَّا مجلس الاثني عشر فهو أعلى المحاكم المختصة في الشؤون المدنية، التي تتعلق بتحقيق العدالة، وتطبيق القانون[٤٦]، تمَّ تحديد وظائفه، وتنظيمها، بموجب المرسوم رقم (٢٤) الصادر في (١٣) اكتوبر (١٩٢١)، والقانون رقم (١٣)الصادر في (٥) يونيو (١٩٢٣)، يتكون من هيأة جماعية من (١٢) عضوًا، يعينهم البرلمان لمدة خمس سنوات، ويرأسه النقيب[٤٧].

يتضح أنَّ السلطة القضائية في سان مارينو، ارتكزت على محكمتين، هما: المحكمة الدستورية، والاستئناف، هذا التقسيم جاء بناءً على توزيع مهام القضاء على أساس التخصص، وعند النظر إلى هذه المحكمة، نجدها محكمة متجددة دائماً على عكس أغلب المحاكم الدستورية في دول العالم، التي تقوم على جعل أعضائها دائمين في مناصبهم، فضلاً عن الآلية التي اعتمدت على وجود نواب إلى جانب الأعضاء الأصليين، في سبيل تقديم المشورة لهم. أمَّا محكمة الاستئناف فهي تقوم بالوظائف التي تضبط السلوك المدني العام.

سابعًا- **الحكم المحلي:**

على الرغم من صغر مساحتها، إلا أنَّها توزعت إلى تسع قلاع، منذ العصور الوسطى أو تسع بلديات في القرن التاسع عشر[٤٨]، وفي كل واحدة منها لديها منظومة حكم خاصة بها، يحكمها مجلس بلدية، ويختلف عدده حسب عدد سكانها. إذا زاد العدد عن (٢٠٠٠) نسمة، يتألف مجلس البلدية من تسعة أعضاء، والبلديات التي يقل عدد سكانها عن (٢٠٠٠) نسمة، يتألف مجلسها من سبعة أعضاء. جميع مجالس البلديات يحكمها رئيس مجلس المدينة (Capitano di castello)، والذي يتم انتخابه كرئيس للقائمة الفائزة في انتخابات البلدية، يتم انتحاب رئيس مجالس البلديات، وأعضائه، لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويحق لجميع مواطني هذه البلديات، الذين تزيد أعمارهم عن (١٨) سنة، التصويت لمرشحي بلدياتهم في الانتخابات، ولكن في الوقت نفسه يمنع القانون المواطنين المصابين بأمراض عقلية، أو المحكوم عليهم، من حقهم في التصويت[٤٩].

أمَّا الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس البلديات، فهي:

١- إدارة الميزانية السنوية للبلدة، وتنظيم أمورها، وإصدار القرارات، على ألَّا تتخالف مع الدستور، والقانون في المركز.

٢- يحق للبلديات تقديم طلبات إلى المحكمة الدستورية، للتحقيق في مدى دستورية بعض القوانين، والقرارات.[٥٠]

---

(٤٦)Antica Terra della Libertà, op.cit,p52.

(٤٧)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p65.

(٤٨) Jordi Domingo, Cyprus, Malta and Microstates: Andorra, Lichtenstein, Monaco, San Marino, Jordi Martí-Henneberg, European Regions, 1870 – 2020 A Geographic and Historical Insight Into the Process of European Integration, Springer International Publishing, Switzerland, 2021, p379.

(٤٩)-The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, opcit, p17.

(٥٠)Antica Terra della Libertà, op.cit, p80.

يبدو أنَّ سلطات البلدية ليست واسعة، بسبب صغر مساحة البلد، ما جعل من القرارات المهمة، تكون بيد المركز((٥١)).

يتضح أنَّ الحكم المحلي الذي اعتمد في سان مارينو، يعود هو الآخر إلى حقب زمنية بعيدة، وحافظت عليه الجمهورية لأنَّه عدّ إرثًا وطنيًا في إدارة البلاد، كما أنَّ هذه الممارسة جاءت متطابقة مع إدارة الدولة المعاصرة، التي تقوم على عدم تركيز القرار بيد جهة واحدة، ما أعطى لهذه الدولة البقاء، والاستمرارية في عملها.

ثامنًا- المؤسسة العسكرية والأمنية:

عادةً ما تعتمد الدول الصغيرة، ومنها سان مارينو، في حماية أمنها على دول كبرى، تقيم معها اتفاقيات صداقة كما هو الحال مع ايطاليا. لذا فإنَّ قواتها العسكرية، والأمنية، تكون رمزية أو محدودة من حيث الامكانات، وفي حالة وجود صراعات دولية أو إقليمية، فإنَّها تقف على الحياد، كما حصل ذلك في الحرب العالمية الثانية.

يمكن تناول أهم الصنوف العسكرية، والأمنية في سان مارينو، على النحو الآتي:

١- الميليشيات النظامية: هي قوة عسكرية من المتطوعين، مهمتها المشاركة في الاحتفالات الرسمية، والحفاظ على النظام العام في المناسبات.

٢- حرس المجلس الكبير العام أو حرس النبيل: هو عبارة عن فيلق خاص تأسس في العصور القديمة، مكلف بمهمة الدفاع عن المجلس الكبير، في أثناء انعقاد الجلسات البرلمانية، ونقباء العرش، ويقوم ايضاً بمهمة الحفاظ على النظام العام في المناسبات الخاصة((٥٢)).

٣- وحدة حرس الحصن – المدفعية: تستخدم في البروتكولات العسكرية، والاحتفالات، والمناسبات.

لديها ثلاثة فيالق للشرطة، هي:

أ- الدرك: يقوم بمهام حماية المنشأة، ومنع الجرائم، والحفاظ على النظام العام، وحماية المواطنين، وممتلكاتهم.

ب- حرس الحصن النظامي: المكلف بمهمة مراقبة القوانين، واحترامها، وتسيير دوريات على حدود الدولة، ومباني الحكومة، ومنع الجرائم، والحفاظ على النظام العام، ومراقبة الامتثال للوائح الجمارك، وكذلك القوانين النقدية، والمالية، ويقدم المساعدة في حالة الكوارث، والحوادث((٥٣)).

(٥١)-The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, opcit, p19.

(٥٢)Nicolas P. M. S. Alexander, Small Armies, Big Wars: The Military Forces of Microstates, Praeger Security International, U.S.A, 2005, P65-68.

(٥٣) Victor Mallia-Milanes, Military Orders: History and Heritage, Ashgate Publishing, Ltd, U.S.A, 2008.

ج- الشرطة المدنية: تتولى مهمة الاشراف على حريات المواطنين، وحقوقهم، والنظام الأمني العام، ومراعاة القوانين، ومنع الجرائم، وتقديم المساعدة في حالة الحوادث، ومكافحة الحرائق، وحماية الموظفين، والبيئة، والتجارة، والسياحة، وتنظم حركة المرور، وتكون مجهزة بالأسلحة الخفيفة.

د- المكتب المركزي الوطني للإنتربول: مكلف بمهمة تعزيز التعاون بين قوات الشرطة في سان مارينو، وتلك التابعة للبلدان الأخرى.

هـ- إدارة الشرطة: هي المسؤولة عن التنسيق بين وكالات انفاذ القانون في سان مارينو[٥٤].

يتضح من ذلك أنَّ سان مارينو ليس لديها مؤسسة عسكرية، كما هو معتاد في الدول التي تتوزع ما بين القوات البرية، والجوية، والبحرية، إنَّما هي عبارة عن مؤسسات رمزية أكثر من كونها واقعية، تقوم بأدوار داخلية تتعلق بالجانب الشكلي للاحتفالات، أو الأعياد، وكذلك الأمني الذي يتجسد في ضبط الأمن الداخلي العام. والسبب في ذلك أنَّها دولة مغلقة، وتحيط بها ايطاليا من كل جهاتها، وأقامت اتفاقية أمنية معها، فإنَّ تعرضها للعدوان الخارجي، هو لا يأتي عليها بشكل مباشر، بل يكون على دولة ايطاليا.

تاسعًا- الموروث والتحديث الديمقراطي:

إنَّ الموروث في سان مارينو، يعبر عن التقاليد، والأعراف السياسية، والاجتماعية، التي كانت سائدة منذ العصور القديمة، ومع تأسس الجمهورية ، تجسد هذا الموروث في ضوابط دستورية، عملت على تأسيس آلية حكم، تعمل عن طريق مؤسسة تتألف من العوائل الأوليغارشية، التي كانت تجمع ما بين التشريع، والتنفيذ، والقضاء، بعد ذلك تطور الحال بتأسيس سلطة تنفيذية، تمارس بتناوب بين رئيسين، كل هذه الممارسات كانت تعبيراً عن ممارسات اجتماعية كانت سائدة في المجتمع، وانتقلت إلى البيئة السياسية، هذا البناء التقليدي عمل على تأسيس هوية الدولة من جهة، ولمواطنيها من جهة أخرى، لأنَّه عمل على تأسيس نظام سياسي يدار من مؤسسة، تعمل وفقاً لقوانين أسست ممارسات، وضوابط، تسير عليها الدولة[٥٥]، خلق ذلك خصوصية، وسيادة، تحافظ بها على أراضيها، فضلاً عن عاداتها، وتقاليدها، استطاعت عن طريقه أن تحافظ على السلم المجتمعي، فأصبح الموروث عامل تفاعل، وربط، مع كل تحديث يتماشى مع متطلبات الزمن[٥٦].

P83-86.

(٥٤)Beatrice Heuser, The Evolution of Strategy: Thinking War from Antiquity to the Present, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2010, P103.

(٥٥) The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p14-15.

(٥٦)() Becky M. Nicolaides, The New Suburbia How Diversity Remade Suburban Life in Los Angeles After ١٩٤٥, Oxford University Press, U.K, 2024, P234.

إذ إنَّ هذه التقاليد أوجدت جملة من المشتركات، التي تدعو إلى تأسيس مجتمع يقوم على جملة من الثوابت، ساعد ذلك على وجود الاستقرار في البلاد، هذا التنظيم بهذه الكيفية، من وجود مؤسسة تحكم البلاد، مع آليات حكم تعتمد على تقاليد موروثة، أعطى مرونة، وقدرة للدولة للتعاطي مع الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الذي مرَّ به العالم، ولاسيَّما أوروبا، لذا شهدت إدارة الدولة تحولًا كبيرًا في طريقة صنع القرار، واتخاذه في البلاد، دون أن يمس ذلك بتقاليدها الموروثة، التي أسست هوية هذه البلاد[(٥٧)]. لذا وجدت النخب السياسية ضرورة فسح المجال أمام الجميع، للدخول إلى المؤسسة التشريعية عن طريق الانتخاب، وإعطاء فسحة أكبر للسلطة للعمل في إطار مؤسساتي، مع متابعة من قبل البرلمان، وسلطة قضائية تعمل على الفصل بين النزاعات، وتتابع تطبيق سير القواعد الدستورية، جسد ذلك عملية فصل بين السلطات، بمعنى تعمل كل مؤسسة في مجال اختصاصها، من دون تدخل في صلاحيات مؤسسة بمؤسسة أخرى، لنكون أمام عمل دولة مؤسساتية، فضلاً عن ذلك، توسيع قاعدة الحقوق، والحريات للمواطنين، وعلى الرغم من كل التطورات التي مرت بها سان مارينو، سواء أكانت على المستوى الرسمي، المتمثل في المؤسسات أم على المستوى غير الرسمي، فقد حافظت المؤسسات على تقاليدها المعمول بها سابقًا، لكن بأسلوب يتعاطى مع الممارسة الديمقراطية، أمَّا على المستوى غير الرسمي، فإنَّ الملاحظ أنَّ المواطن ما زال يحتفظ بالهوية الموروثة الجماعية، والفردية، والانتماء إلى هذه البلاد، وهذا الأمر أدى إلى المحافظة على القواعد الدستورية الموروثة، التي رسمت طابعًا قانونيًا خاصًا بها[(٥٨)].

وعليه فإنَّ العلاقة بين الموروث، والتحديث في سان مارينو، لم تشهد تعارضًا أو اغترابًا للموروث جرَّاء التحديث، بل عملت الجمهورية بأسلوب يمزج بين الاثنين، بحيث لم يؤثر واحد في الآخر بطريقة مضادة، بل على العكس، شهدت البلاد جرَّاء ذلك، نظامًا سياسيًا يمتاز بالعراقة، والتحديث في الوقت نفسه، ما جعل من الدولة تحافظ على استقلالها، وحيادها على مرّ العصور، وبذلك نكون أمام عملية تكامل ما بين الموروث، والتحديث الديمقراطي في سان مارينو، جعل من النظام السياسي قادرًا على التكيف، والتجديد، جرَّاء عملية المواءمة بين الموروث، والتحديث الديمقراطي.

عاشرًا- تقييم عمل النظام السياسي:

إنَّ تقييم تجربة سان مارينو، سوف يعتمد على المعطيات التي طرحت آنفًا، وبالعودة إلى صفات هذه الدولة، نجدها في البداية أنَّها تأسست نتيجة اضطهاد جماعة دينية، ذهبت إلى سان مارينو من أجل أن تجد لها مأوى، تمارس بها طقوسها الدينية بحرية تامة، وبذلك نكون أمام عملية تأسيس على أساس ديني، امتدت جذورها في المجتمع[(٥٩)]. ومع التقدم في الزمن، وجدت هذه الجماعة في ظل مساحتها الصغيرة، وقلت عدد سكانها، أنَّها تكون عرضة للمخاطر، ولاسيَّما وقوعها في الداخل الجغرافي للدولة

(٥٧)P. Christiaan Klieger, The Microstates of Europe Designer Nations in a Post-Modern World, Lexington Books, U.S.A, ٢٠١٣, P١٢٣.

(٥٨) EDMUND HAMILTON SEARS, A.M, op.cit, p132.

(٥٩) Kendall Stiles, Trust and Hedging in International Relations, University of Michigan Press, U.S.A, 2018, P99

الرومانية ذات الرمزية العسكرية، كان بها أن تجد آلية تقوم على تأمين بقاء وجودها، واستمراره. لذا فهي عندما قامت بتأسيس أجهزة الحكم لديها، اعتمدت على إرثها الاقتصادي، والاجتماعي، حفاضاً منها على هويتها، واستقرارها[٦٠]. فعند تأسيس مجلسها (الاراينغو)، تألف من العوائل الثرية الاوليغارشية، وعند اختيار منصب النقيب (الرئيس)، اعتمدت على جملة من الطقوس الدينية[٦١]، في سبيل اعطائها الشرعية، والقبول في عمل مؤسساتها. هذه الطقوس تمثلت بترشيح ستة من أعضاء (الاراينغو)، ويقوم كل ناخب في الولاية بوضع ورقة اقتراع، مكتوب عليها اسمان من الأسماء الستة المختارة في جرة، تضع خلف المذبح في كاتدرائية مدينة سان مارينو، وفي ذلك الوقت يأتي احتفال غريب، تخلط فيه السياسة بالدين، والخرافات، بشكل غريب، وفي هذه الجرة يلقي كل ناخب بطاقته، بينما ترتل ترنيمة (تي ديوم)، بعد أن يدلي الجميع بأصواتهم، يسحب طفل بطاقة اقتراع عشوائياً من الجرة، ويعلن الكاهن أنَّ الاثنين المنقوش اسماهما على هذه البطاقة، هما الرئيسان[٦٢]. وبذلك نجد أنَّ هناك تداخلًا بين عادات المجتمع، وتقاليده، مع آلية اختيار من يتولى منصب الرئيس[٦٣]. في المقابل لا يمكن عدّ هذه الممارسة التي اتخذت في سان مارينو، تعبيرًا حقيقيًا للعمل الديمقراطي، لكن ما يمكن الإشارة إليه، هو أنَّها عملت على تأسيس منظومة حكم، تمثلت في مجلس ينبثق عنه شخصان يمارسان العمل التنفيذي.

ومع بداية القرن الخامس عشر عندما وضع القانون الأساس، نجده هو الآخر لم يأتِ بقواعد جديدة، بل اعتمد على أعراف، وتقاليد سائدة في المجتمع، جمعت واعتبرت هي المنظم لحياة المجتمع، عن طريق اعتمادها في تحديد آليات عمل النظام، والسلوك العام للمجتمع.[٦٤]

وعليه فإنَّ نظام الحكم في سان مارينو منذ العصور الوسطى، كان أقرب إلى حكم الأقلية منها إلى الجمهورية، فعلى الرغم من أنَّ حق الاقتراع كان متاحًا لجميع الرجال، الذي تتجاوز أعمارهم خمسة وعشرين سنة، إلا أنَّ السلطة كلها تقريباً، توكل إلى مجلس مؤلف من ستين عضوًا، ينتخبون مدى الحياة، ويعهد إليهم مهمة ترشيح لمنصب الرئيس. كما أنَّ محاولة تنظيم الحياة في ذلك الوقت، لم تبتعد عمَّا هو سائد من أعراف في البلد، من أجل الحفاظ على هويتها[٦٥]. ولا بدَّ من التوضيح إلى أنَّ القانون المدني في سان مارينو، كان متأثرًا بالقانون الروماني، والذي على أساسه تمَّ تأسيس النظام السياسي فيها، فتركيز السلطة في المجلس الكبير، كان قد اشتق من الممارسة الرومانية، وبناء على ذلك والطبيعة الجغرافية لها ارتبطت بعلاقات وطيدة مع ايطاليا[٦٦]

(٦٠) Tricia C. Kol, INTERNATIONAL DICTIONARY OF HISTORIC PLACES VOLUME 3, FITZROY DEARBORN PUBLISHERS, U.S.A, 1995, P616.

(٦١)Antica Terra della Libertà, P73.

(٦٢) EDMUND HAMILTON SEARS, A.M, AN OUTLINE OF POLITICAL GROWTH IN THE NINETEENTH CENTURY, THE MACMILLAN COMPANY, U.S.A, 1908, p132.

(٦٣) William Miller, DEMOCRACY AT SAN MARINO, History NEW SERIES, Vol. 7, No. 25 (APRIL,1922), U.K, p1.

(٦٤) Godfrey baldacchion and Anders wivel, hand book on the politics of small states, Edward Elgar publishing limited, U.K, 2020, P156.

(٦٥) EDMUND HAMILTON SEARS, A.M, op.cit, p132.

(٦٦)J Denis Derbyshire and lan Derbyshire, POLITICAL SYSTEMS OF THE WORLD, ALLIEPUBLISHERS LIMITED, India, 1980, P9.

وفي بداية القرن التاسع عشر، حاولت سان مارينو أن تتعاطى مع المتغيرات الحاصلة في العالم[٦٧]، إذ لم تستمر على آليات تشكيل وعمل مؤسساتها السابقة، بل حاولت أن تواكب الحداثة في الممارسة الديمقراطية، فقد ألغت التعيين لأعضاء (الاريغو) مدى الحياة، وأسست مجلسًا تشريعيًا ينتخب كل خمس سنوات، من أجل أن تحصل على قبول دولي، ومحلي. كما عملت على تعزيز نظامها السياسي، عندما اعتمدت على استخدام أدوات الديمقراطية المباشرة، من أجل تحقيق الرضا حول السياسات التي تتخذها الحكومة[٦٨]. عن طريقها يمكن لمواطنيها أن يقدموا إلى البرلمان، مشاريع قوانين مصحوبة بتقرير توضيحي، يفسر كيفية تغطية النفقات، وهذا المشروع يجب أن يوقع عليه ما لا يقل عن (٦٠) ناخبًا[٦٩]. وعند وضع هذه الانتقالة في معايير العمل الديمقراطي، نجد أنَّها تمثل انتقالية كبيرة، فقد ألغت احتكار عملية صنع القرار، واتخاذه من قبل نخبة اقتصادية، تمارس مهامها لمدى الحياة، إلى مجلس يمارس مهامه، وفقاً لإجراءات قانونية تقوم على وجود لجان عمل تخصصية في داخله، تعمل على النظر في مشاريع القوانين المطلوب تشريعها، وذهب أبعد من ذلك، عندما فسح المجال أمام المجتمع في طرح المشاريع من أجل تبنيها، كقوانين مشرعة من قبل البرلمان، لذلك نكون أمام ديمقراطية تشاركية في هذا البلد.

إنَّ آليات الحكم في سان مارينو لم تقتصر على ذلك، فهي تمتلك مؤسسة عسكرية، وأمنية[٧٠]، لكن لا يمكن وضعها بمعايير المؤسسات للدول الأخرى، لأنَّها دولة صغيرة وذات امكانات محدودة[٧١]، فضلاً عن موقعها في داخل الجغرافية الإيطالية، يؤمن لها عدم تعرضها للمخاطر، هذه الجغرافية كان لها دور كبير دعم أمنها، عن طريق توظيف سان مارينو أفرادًا من الشرطة الايطالية، من أجل تأمين حفظ الأمن الداخلي[٧٢]، وكذلك اعتماد اتفاقية حدودية في عام ١٩٩١، ألغت الحدود بينها، وبين إيطاليا.[٧٣]

لذا عند التطرق إلى المؤسسة العسكرية آنفًا، وجد أنَّها عبارة عن وحدات تطوعية تعمل في أوقات الاحتفالات، لا ترتقي إلى أن تكون جيشاً نظاميًا يتألف من الصنوف العسكرية، أو تجنيدًا إلزاميًا، لذا فهي من الناحية العسكرية تعدُّ من الدول المحدودة في هذا المجال، وتقترب إلى أن تكون رمزية، مع دور أمني يقوم على ضبط الأمن الداخلي[٧٤].

وما يؤخذ على النظام السياسي في سان مارينو، أنَّه كان متأخرًا في عملية تأسيس المحكمة الدستورية، يعود ذلك إلى حالة التوافق ما بين المؤسسات، والقوى السياسية المتنافسة، فضلاً عن انحسار المشكلات بين المؤسسات، والمركز، والحكومات المحلية في السابق. لكن بعد ذلك اتسعت حجم الاشكاليات تطلبت

---

(٦٧)Cyril S. Belshaw, op.cit, P82.

(٦٨) Godfrey baldacchion and Anders wivel, op.cit, P156

(٦٩)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, p11.

(٧٠) Peter J Katzenstein, Small states and small states, new politicol Economy, Vol 8, No 1, USA, 2023, p17.

(٧١) Godfrey Baldacchin and Anders Wivel, Small states; concepts and theories, God fry Baldacchion and Anders wivel Hand Book on the politics of small states, Edward Elgar Publishing limited, UK, 2020, p2.

(٧٢)Nicola forster and felix mallin, The Association of European microstates with the EU integration test with model value, German institute for international and security affairs, German, 2014, p163.

(٧٣)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit P7.

(٧٤) Godfrey Baldacchin and Anders Wivel, op.cit, p2.

ايجادها، فضلاً عن الضغوطات الدولية التي الزمتها في القرن الواحد والعشرين على تأسيسها. وعند تقييم آليات عملها نجدها تتمتع بالاستقلال، لكنَّها بالشكل العام، تكون متأثرة بالمجلس الكبير، لأنَّه هو من يقوم بتعيين أعضائها، وعند تقييمها من ناحية الحفاظ على الحقوق والحريات، فإنَّها تكون متأثرة بالمعايير الاوربية، الأمر الذي يجعلها مؤسسة فعَّالة، في القيام بواجباتها المنوطة بها في الفصل بين النزاعات، وتفسير قواعد الدستور[(٧٥)].

هذا التشكيل الجديد جاء عن طريق عمليات داخلية، أوجدت ضرورة تحديث أساليب العمل السابقة، من دون إحداث تغيير في الشكل، من أجل الحفاظ على هويتها الثقافية، والسياسية، لكن ليس ذلك بمعزل تام عن الظروف الخارجية التي الزمت على اتباع ذلك النهج[(٧٦)].

وعند التطرق إلى واقعها الاجتماعي، نجدها ذات مجتمع متماسك، فإنَّ الجميع يعرف الجميع بسبب صغر مساحتها، وقلَّت عدد سكانها، كما أنَّها ذو غالبية مسيحية ومن طائفة الكاثوليك، الأمر الذي ساعد على عدم وجود اختلافات عقدية حادة بين أبناء المجتمع. فضلاً عن أنَّهم مجتمع نشأ على عادات، وتقاليد، خلقت بيئة اجتماعية متقاربة بين الجميع، وحتى مع دخول المهاجرين إليها، فإنَّها حاولت أن تصهرهم وفق منظومة المجتمع، من أجل أن لا يشكلون شرخًا بين أبناء المجتمع، أو تأثيرًا في هويتهم الاجتماعية[(٧٧)].

ومن الناحية السياسية، نجد أنَّ السياسيين في العادة، تكون لديهم علاقات وثيقة مع المواطنين، فإنَّ هذه الروابط تؤدي إلى وجود تماس مباشر، والذي بدوره يؤدي إلى جعل هؤلاء السياسيين، حلقة الوصل بين المواطنين، ومؤسسات النظام، في ايصال مشكلاتهم، وايجاد المعالجات المناسبة لهم، فضلاً عن ذلك أنَّ مثل هذه العلاقات المباشرة، والتواصل المتبادل بين المواطنين، والسياسيين، يعزز قدرة السياسي على تمثيل ناخبيه[(٧٨)]. وبذلك فإنَّ التقارب بين المواطنين، والسياسيين، ينتج عنه عدم تراتبية المجتمع، أو مجتمع غير هرمي، تعزز فيه العلاقات غير الرسمية، ومشاركة المواطنين في السياسة، بل الاكثر من ذلك، يوجد اعتقاد أنَّ أحد أسباب بقاء الجمهورية مستقلة، ومستقرة؛ نتيجة المشاركة الجماعية في الحياة العامة[(٧٩)]. أمَّا النتيجة الأخرى للصلات الوثيقة بين المواطنين، والساسة، هي أنَّ أشكال الخلاف في سان مارينو غائبة تقريبًا، بمعنى أنَّ السياسة في الغالب تكون قائمة على أساس العلاقات الشخصية، لأنَّ المواطنين يعرفون السياسيين بشكل شخصي، وبذلك فيتم تحديد سلوك التصويت عن طريق الروابط الشخصية، دون الحاجة إلى وجود صرعات سياسية من القوى الحزبية في دعاياتهم الانتخابية، كما أنَّ غياب التعددية الايديولوجية، يؤدي إلى تقليص أعداد القوى السياسية المختلفة في توجهاتها، التي تخلق المزيد من التوترات، والصراعات السياسية.

---

(٧٥) .World Jurist Association, op.cit, P463)

(٧٦) Godfrey baldacchion and Anders wivel, op.cit, P156.

(٧٧) .Wouter P, Veeneendaal, op.cit, p155

(٧٨) Godfrey baldacchion and Anders wivel, op.cit, P156-157.

(٧٩)Antica Terra della Libertà, op.cit, p78.

أمَّا من الناحية الاقتصادية، فهي تضم مجتمعًا زراعيًا فقيرًا، وكانت لا تثير انتباه الجيران الأقوياء[٨٠]. إلا أنَّها تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي، بعد النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تحولت من دولة تعتمد على الزراعة، إلى دولة تعتمد على الصناعات الصغيرة، والسياحة[٨١]، وممكن ملاحظة هذا التحسن عن طريق الناتج القومي، الذي بلغ (٢,٥٦) لعام (٢٠٢٢)[٨٢]. إذ أصبح هناك ازدهار اقتصادي عن طريق إنشاء نظام صناعي، وتنشيط لقطاع السياحة الذي يشكل (٦٠٪) من نسبة ايرادات الجمهورية، والنظام المصرفي ايضاً[٨٣]. كما عملت على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، عندما قدمت نفسها كساحة ملائمة، تتوفر فيها الشروط المناسبة من صغر المساحة، وقلت عدد السكان، لتكون ساحة اختبار لتقنية (٥G)[٨٤].

كما عملت على توسيع تفاعلها مع المجتمع الدولي، فقد دمجت في السوق الاوربية الموحدة بشكل جزئي، وبسبب أسواقها الداخلية المحدودة، تعتمد في سياستها الاقتصادية على الاتحاد الاوربي[٨٥]. كما أنَّها أصبحت عضواً في منظمة الأمن، والتعاون في أوروبا منذ عام (١٩٧٣)، وعضواً في مجلس أوروبا في (١٦) تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٨٨)، واكتسبت العضوية في الأمم المتحدة في (١٢) اذار/ مارس (١٩٩٢)، ووقعت مع الاتحاد الاوربي اتفاقية تعاون، واتحاد جمركي، في عام (١٩٩١)[٨٦]، اتاحت لها الفرصة في تداول سلعها في السوق الاوربية، فقد نصَّ الاتحاد على إلغاء كل الرسوم الجمركية، والضرائب على الصادرات، والواردات، ذات الأثر المماثل بينها، وبين الاتحاد الاوربي[٨٧]. وفي عام (٢٠٠٢) أبرمت الجمهورية اتفاقية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لإصلاح النظام المصرفي، والضريبي، من أجل تجنب وصفها ملاذاً للتهرب الضريبي[٨٨]، فقد عملت على الالتزام بمستوى عالٍ من القضاء على الممارسات الضريبية الضارة، ووقعت في وقت لاحق على اتفاقيات متعددة، لتبادل المعلومات الضريبية مع معظم الدول الكبرى بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠). عملتها الرسمية اليورو، على الرغم من أنَّها ليست عضواً في الاتحاد الاوربي، لكنها تمكنت من توقيع اتفاقية مع الاتحاد الاوربي، تستطيع عن طريقها استخدام اليورو كعملة رسمية لها[٨٩].

(٨٠) SAN MARINO Country Study Guide Strategic Information and Developments ,op.cit, p8.

(٨١) Godfrey baldacchion and Anders wivel, op.cit, P157-159.

(٨٢)World Bank
https//:data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?end&2022=locations=SM&start&1998=
view=chart

(٨٣) Adrian Karatnycky , op.cit, pp463.

(٨٤) Itu office Europe team 5G coutry profile republic of San Marino, 2020, P4. https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-Presence/Europe/Documents/Events/2020/5GTech/5GT%20-%205G%20country%20profiles%20in%20non-EU%20countries_v1.2_final.pdf

(٨٥) Graham Butler, The Legal Relations of the European Union with the Republic of San Marino, European Foreign Affairs Review 29(Issue 3), August 2024, p247.

(٨٦)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit P7.

(٨٧) view San Marino s implementation of the 2030 agenda for sustainable development, sustainable de- velopment goals, United Nations, p25-28.

(٨٨) Rachel Bean And others , Italy, Malta, and San Marino, op.cit, p852.

(٨٩)The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, op.cit, P7.

وترتبط بعلاقات قوية مع ايطاليا في تقديم المجال الاقتصادي، الذي تمثل في تقديم اعانات إلى الميزانية، وفي الوقت نفسه اختارت لنفسها أن تبقى على الحياد، حتى مع نشوب الحربين العالميتين، فلم تكن مع طرف على حساب طرف آخر.

في ظل هذا التفاعل الاقتصادي الدولي، استطاعت سان مارينو أن تنمي من حجم وارداتها، وتجعل من اقتصادها أكثر استقرارًا، ولاسيَّما عندما قامت بإصلاح نظامها المصرفي، ونمت بعض القطاعات التي أسهت في دعم اقتصادها، مثل: قطاعي الصناعة، والسياحة.

هذه الممارسة التي اتبعها النظام السياسي منذ العصور الوسطى، سواء أكان في عملية صياغة أدواته، أم أساليب تحديثها، أم في طريقة تعامله مع المتغيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية، لم تشهد الدولة حالات عدم استقرار سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، بحيث قاد إلى ثورات، أو انقلابات، أو تغيير في نوع نظام الحكم، بل نجد على طول الطريق تعرض النظام إلى هفوات عدة، لكنَّه حاول أن يتجاوزها عن طريق جملة من الاصلاحات القانونية، والسياسية، والاقتصادية، مع الحفاظ على هوية البلاد، وتراثه، وكل ذلك يعود إلى أسباب أهمها: موقعها في قلب قارة ديمقراطية، واعتمادها العسكري، والاقتصادي، والسياسي، على جارتها الايطالية، أسهم في تطوير، واستدامة، ديمقراطية الجمهورية بعد عام ١٩٤٥، والدور الذي قامت به نخبها السياسية، الذي قاد البلاد إلى برِّ الأمان.

الخاتمة

في الختام، يمكن القول: إنَّ تجربة سان مارينو مثلت نموذجًا فريدًا من بين النظم السياسية في العالم، لأنَّها جمعت بين التقاليد السياسية، والاجتماعية، والممارسة الديمقراطية الحديثة، من أجل تحقيق الاستقرار، والحكم الفعَّال، ومواكبة التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تحدث على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي، اعتمدت في ذلك على طبيعة دستورها، الذي رسَّخ أعراف المجتمع، وتقاليده، الذي جعل من الانتخاب العام، والمباشر، وسيلة للوصول إلى المجلس التشريعي، بعد أن كان مقتصرًا على أشخاص محددين، فضلاً عن التعاقب السريع للحكم، عن طريق آلية تبادل رئاسة الدولة في السنة الواحدة بين شخصين، من أجل عدم تركيز السلطة بيد شخص واحد، من دون أن يكون هناك تفريط في هويتها، أسهم ذلك في تعزيز المشاركة السياسية، والقدرة على التكيف مع التغيرات الدولية، والذي نتج عنه استقرارًا سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا في البلاد.

وعلى الرغم من كل ما تقوم به سان مارينو من اجراءات، تحاول عن طريقها الحفاظ على هويتها، وسيادتها، ومواكبتها للتحولات، إلا أنَّها تواجه تحديات معاصرة، تتعلق في الكيفية التي تقوم عليها في إجراء تحديث مستمر لنظامها السياسي، وجعل البلاد في منأى عن عمليات غسيل الأموال التي اكسبتها سمعة سيئة، فضلاً عن ذلك واجهت صعوبات في سبل التكيف، والتعاطي، مع جارتها ايطاليا، والاتحاد الاوربي، بالقدر الذي يحافظ على سيادتها، وهويتها الثقافية.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- تعدُّ سان مارينو من أقدم الجمهوريات، التي حافظت على استقلاليتها، واستقرار مؤسساتها، على الرغم من أنَّها دولة صغيرة، ونسمتها السكانية قليلة، ومحاطة من جميع جهاتها بإيطاليا، يعود هذا الأمر إلى طبيعة المجتمع المتماسك الذي يعتز بهويته، فضلاً عن الإرث الدستوري الذي حكم البلاد منذ القرون الوسطى، والذي ألزم التداول السلمي للسلطة، والحفاظ على الحقوق، والحريات، شكَّل ذلك قاعدة من الرضا السياسي، والمجتمعي.

٢- حاولت سان مارينو أن تقدم نفسها على أنَّها بيئة حاضنة للحرية، وهذا الأمر يعود إلى نشأتها من قبل جماعة مضطهدة دينيًا، واستمرت سياسة البلد على هذا النهج حتى مع الوقت المعاصر، إذ لم نجد قيودًا أمام الحريات الدينية، أو السياسية.

٣- يمثل القطاع الاقتصادي في سان مارينو أهم تحديًا يواجهها، بسبب اعتمادها على قطاع السياحة بشكلٍ كبير، ما يجعل اقتصاها رهينًا للأحداث الدولية، التي تؤثر سلباً في قطاع السياحة. كما أنَّها واجهت تحديًا آخر، يتعلق في كيفية الامتثال إلى المعايير الاوربية، المتعلقة بالشفافية، والحد من غسيل الأموال، ما يتطلب منها إجراء تحديثات مستمرة في سياستها الاقتصادية، من أجل معالجة تلك الإشكاليات.

٤- لقد اعتمدت سان مارينو على مستويين من الحكم، الأول مركزي، والثاني محلي، ولكن عند البحث في هذه الجزئية، وجد أنَّ مؤسسات الحكم المحلي، لا تتمتع بصلاحيات اتخاذ قرارات مهمة، إنَّما يكون المركز هو صاحب الصلاحيات الأوسع في إدارة البلاد، ما يجعلها أمام دولة مركزية.

٥- يعتمد النظام السياسي في سان مارينو، على مبدأ التوازن بين مؤسساته التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وحتى غير الرسمية، عندما أتاح للشعب ممارسة الديمقراطية المباشرة في بعض الأحيان، مما يعزز من مبدأ الشفافية، والمساءلة، وعدم احتكار القرار من جهة على حساب جهة أخرى.

٦- اعتمد النظام السياسي في سان مارينو، على توافق سياسي وطني منذ تأسيس الدولة، فلم تشهد سان مارينو مناكفات أو حالات عدم استقرار، جرَّاء الاختلافات السياسية أو الايديولوجية بين القوى السياسية من جهة، وأفراد المجتمع من جهة أخرى، وهذا يعود إلى طبيعة نشأتها، ومساحتها الصغيرة، وإجراءات التحديث المستمر الذي يقوم بها النظام السياسي.

٧- تعدُّ إيطاليا الراعي الرسمي لدولة سان مارينو، ما ولَّد ذلك لغطاً في كونها دولة مستقلة من

عدمها، فهي من جهة تسمى دولة ناقصة السيادة، بسبب النفوذ الكبير لإيطاليا، ومن جهة أخرى تسمى دولة كاملة السيادة، على اعتبار أنَّ علاقتها مع إيطاليا، تكون وفقاً لاتفاقيات تعقد بين البلدين، تحترم عن طريقها إيطاليا سيادة سان مارينو.

٨- عمدت سان مارينو إلى أن تكون دولة حيادية منذ بداية تأسيسها، بسبب محدودية مقوماتها على الدخول في الصراعات الدولية، انعكس ذلك على تعزيز استقرارها في منطقة محاطة بالتحديات.

قائمة المصادر

1. Adrian Karatnycky , Freedom in the World The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties 2000-2001, Freedom House, U.S.A,2001.
2. Antica Terra della Libertà, The Republic of San Marino, Wouter Veenendaa, Politics and Democracy in Microstates, Taylor & Francis, U.K, 2014.
3. Beatrice Heuser, The Evolution of Strategy: Thinking War from Antiquity to the Present, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2010.
4. Becky M. Nicolaides, The New Suburbia How Diversity Remade Suburban Life in Los Angeles After 1945, Oxford University Press, U.K, 2024.
5. Central Intelligence Agency, The CIA World Factbook 2009, Skyhorse, U,S,A, 2008.
6. Country profily- republic of San Marino, APRIL 2016. http://rsm-indonesia.com/wp content/uploads/2016/08/CountryprofileRSM-EN.pdf
7. Cyril S. Belshaw, THE ANALYSIS OFPOLITICAL SYSTEMS, Routledge, U.K, 1970.
8. Dichiarazione dei diritti dei cittadinie dei principi fondamentali dellordinamen to Sammarinese, testo coorrdinato dellla legge 8 luglio 1974,n.59, con le modifiche derivanti, san marino, 2002.
9. EDMUND HAMILTON SEARS, A.M, AN OUTLINE OF POLITICAL GROWTH IN THE NINETEENTH CENTURY, THE MACMILLAN COMPANY, U.S.A, 1908.
10. Elisa Bertolini, CONSTITUTIONAL JUSTICE IN THE REPUBLIC OF SAN MARINO, Comparative Law Journal of the Pacific, There is no number, 2018.

11. Europa Publications Limited, A POLITICAL CHRONOLOGY OF EUROPE, Europa Publications Limited, U.K, 2001.

12. Frances Nicholson, Political and Economic Encyclopaedia of Western Europe, St. James Press, U.S.A, 1990.

13. Godfrey Baldacchin and Anders Wivel, Small states; concepts and theories, God fry Baldacchion and Anders wivel Hand Book on the politics of small states, Edward Elgar Publishing limited, UK, 2020.

14. Godfrey baldacchion and Anders wivel, hand book on the politics of small states, Edward Elgar publishing limited, U.K, 2020.

15. Graham Butler, The Legal Relations of the European Union with the Republic of San Marino, European Foreign Affairs Review 29(Issue 3), August 2024.

16. Itu office Europe team 5G coutry profile republic of San Marino, 2020. https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional Presence/Europe/Documents/Events/2020/5GTech/5GT%20-%205G%20country%20profiles%20in%20non-EU%20countries_v1.2_final.pdf

17. J Denis Derbyshire and lan Derbyshire, POLITICAL SYSTEMS OF THE WORLD, ALLIED PUBLISHERS LIMITED, India, 1980.

18. John Fitzmaurice, Western European Political Parties A Comprehensive Guide, Longman, U.K, 1989.

19. Jordi Domingo, Cyprus, Malta and Microstates: Andorra, Lichtenstein, Monaco, San Marino, Jordi Martí-Henneberg, European Regions, 1870 – 2020 A Geographic and Historical Insight Into the Process of European Integration, Springer International Publishing, Switzerland, 2021.

20. Kendall Stiles, Trust and Hedging in International Relations, University of Michigan Press, U.S.A, 2018.

21. Nicola forster and felix mallin, The Association of European microstates with the EU integration test with model value, German institute for international and security affairs, German, 2014.

22. Nicolas P. M. S. Alexander, Small Armies, Big Wars: The Military Forces of Microstates, Praeger Security International, U.S.A, 2005.

23. ODIHR NEEDS ASSESSMENT MISSION REPORT 13-15 May 2024, REPUBLIC OF SAN MARINO EARLY PARLIAMENTARY ELECTION, Office for Democratic Institutions and Human Rights.

24. Offies for Democratic institutions human rights, republic of San Marin, early parliamentary election, 20 november 2016,, osceL/ ODIHR needs assessment mission report, 10-12 october2016.

25. P. Christiaan Klieger, The Microstates of Europe Designer Nations in a Post-Modern World, Lexington Books, U.S.A, 2013.

26. Peter J Katzenstein, Small states and small states, new politicol Economy, Vol 8, No 1, USA, 2023.

27. Rachel Bean And others , Italy, Malta, and San Marino, Marshall Cavendish, Singapore, 2010.

SAN MARINO COUNTRY STUDY GUIDE STRATEGIC INFORMATION AND DEVELOPMENTS, .28
.International Business Publications, USA, 2013

29. The congress lecongre s and council of Europe conseilde leurope 34th session- Report, local democracy in the Republic of San Marino, March 27-28, France, 2018.

30. Tom Lansford, POLITICAL HANDBOOK OF THE WORLD 2018-2019, SAGE Publications, U.K.

31. Tricia C. Kol, INTERNATIONAL DICTIONARY OF HISTORIC PLACES VOLUME 3, FITZROY DEARBORN PUBLISHERS, U.S.A, 1995.

32. Victor Mallia-Milanes, Military Orders: History and Heritage, Ashgate Publishing, Ltd, U.S.A, 2008.

view San Marino s implementation of the 2030 agenda for sustainable development, sustain- .33
.able development goals

William Miller, DEMOCRACY AT SAN MARINO, History NEW SERIES, Vol. 7, No. 25 .34
.(APRIL,1922), U.K

locatio&2022=end?CD.PP.PCAP.GDP.NY/indicator/org.albankaldawli.data//:https World Bank .35
chart=view&1998=start&SM=ns

World Jurist Association, Law and Judicial Systems of Nations, World Jurist Association, U.S.A, .36
.2002

.73 Wouter P, Veeneendaal, Politics of the four European microstates: Andorro Liechtenstein Monaco and San Marino, God frey Baldacchion and anders wivel, Hand Book on the politics of small states, Edward Elgar Publishing limited, UK, 2020.

38. Wouter P. Veenendaal, Politics of the four European microstates: Andorra, Liechtenstein, Monaco and San Marino, Jodfrey Baldacchino Anders Wivel, HANDBOOK ON THE Politics of Small States, HANDBOOK ON THE Politics of Small States, U.S.A, 2010.